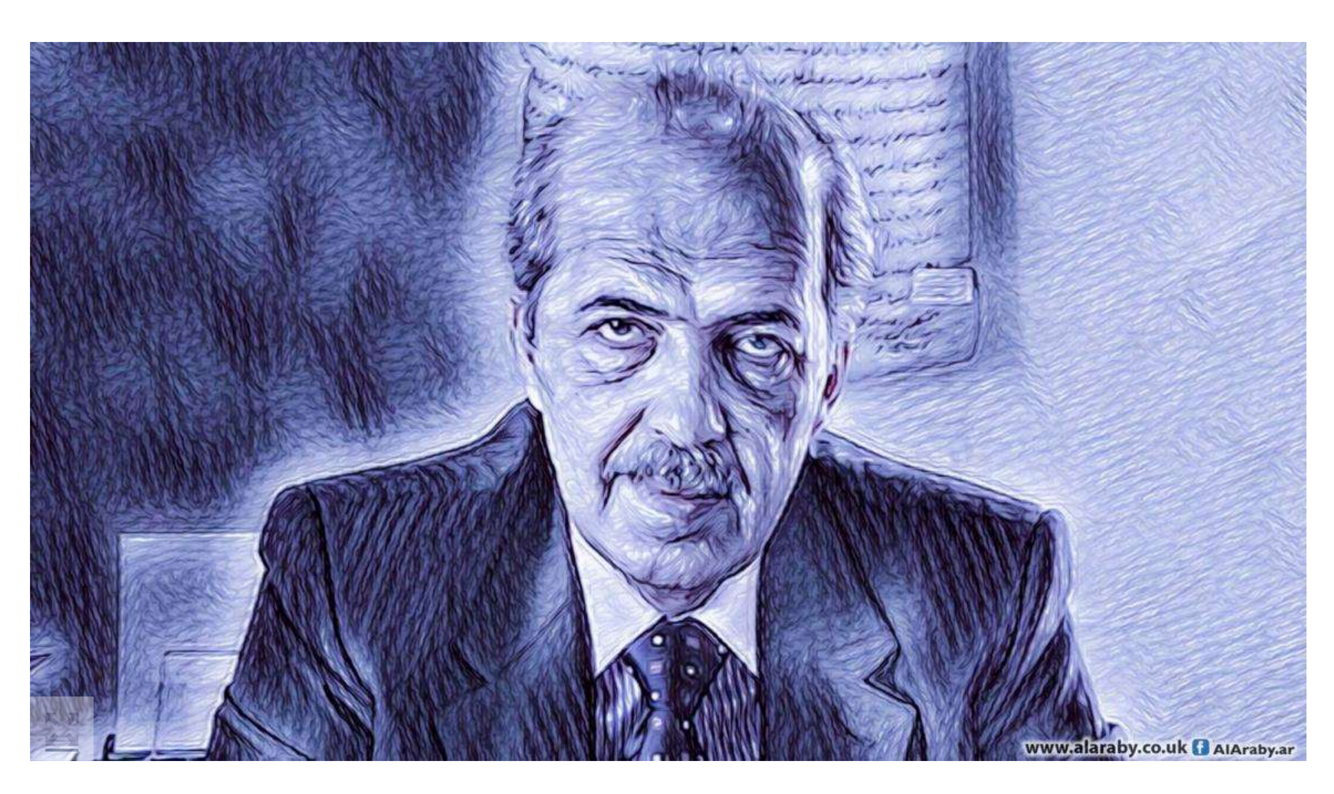


في وداع عبد الغني عماد

آراء نبيل البكيري

14 اغسطس 2020



يعد الأكاديمي اللبناني، عبد الغني عماد، من أهم الباحثين وعلماء الاجتماع العرب على مدى عقدين، قدّم خلالهما عصارة أفكاره في مشاريع بحثية غاية في الثراء المنهجي والعلمي والمعرفي، وقضى شطرا كبيرا من حياته في قاعات التدريس، ومشرفا على رسائل الماجستير والدكتوراه، عدا عن حضوره اللافت في المؤتمرات العلمية واللقاءات الحوارية. غادرنا بعد هذا كله، وبكل هدوء وصمت ومن دون ضجيج، بمرض المفاجئ الذي اعتراه أخيرا، ونصحه الأطباء بالابتعاد قليلا عن أجواء البحث والقراءة والكتابة، لكنه ظل، حتى لحظاته الأخيرة، عاكفا على الكتابة والتدوين والتأمل والبحث، وأنتج كتابيه المهمين "جينالوجيا الآخر، المسلم وتمثلاته في الاستشراق والأنثروبولجيا والسوسيولوجيا"، و"سوسيولوجيا الهوية، جدلية الوعي والتفكيك وإعادة البناء"، الذي يعتبر من أهم الكتابات الاجتماعية خلال هذه المرحلة العربية الأكثر تعقيدا وتشظيا.

للراحل مساهمات علمية عديدة، وخصوصا في علم الاجتماع، مجال تخصصه الأكاديمي، وقد ظل فترة طويلة عميدا لمعهد علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية. ومن أهم مساهماته الأكاديمية كتابه "منهجية البحث في علم الاجتماع، الإشكاليات والتقنيات"، وكتابه "الهوية والمعرفة، المجتمع

عن كتاب "سوسيوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات .. من الحداثة إلى العولمة". ولا مبالغة في القول إن عبد الغني عماد ربما يكون السيوسيولوجي العربي الأكثر إنتاجا في مجاله وتطبيقاته

في العقدين الماضيين.

> ربما يكون السيوسيولوجي العربي الأكثر إنتاجاً في مجاله وتطبيقاته البحثية في الواقع العربي

كتب عبد الغني عماد أيضا في الحركات الإسلامية الكثير، وخصوصا في الحالة اللبنانية التي كتب فيها "الحركات الإسلامية اللبنانية"، و"إشكالية الدين والسياسة"، وكتب عن الحالة السلفية اللبنانية في كتابه "السلفية والسلفيون، الهوية والمغايرة قراءة في التجربة اللبنانية". ويعد كتابه "الإسلاميون بين الثورة والدولة، إشكالية بناء النموذج وبناء الخطاب" من أهم كتبه في الظاهرة الإسلامية، وقد أنجزه على خلفية مآلات الربيع العربي، وكتب دراسات عديدة عن العنف والثقافة وتكنولوجيا الاتصال، وكلها دراسات علمية اجتماعية قيمة.

أما عن عبد الغني عماد الإنسان، فمن اقترب منه وجده غاية في التواضع والزهد والبساطة التي تعكس عمقا علميا وإمتلاء معرفيا كبيرا، ينعكس في سلوكه المتواضع، وإصغائه للمتحدث إليه بأدب واحترام جم، فقد عملت معه أكثر من عامين في مشروع موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي، وكنت على تواصل دائم معه، فتذهلك بساطة الرجل وسهولة التعامل والنقاش معه، على الرغم من انشغالاته الكثيرة. والتقيته، في مؤتمرات وندوات علمية في أكثر من عاصمة، فزداد قربنا من بعض وتوطدت صداقاتنا أكثر فأكثر، على الرغم من أنني تلميذ أمام معلمه، واستفدت كثيرا من كتاباته وتوجيهاته بين حين وآخر، وملاحظاته على ما أكتب هنا أو هناك، وكان يغمرني بإطرائه كثيرا.

> مساهماته العلمية عديدة، وخصوصا في علم الاجتماع، مجال تخصصه الأكاديمي

وعلى الصعيد السياسي، كان للفقيد موقف واضح من قضية الفساد والاستبداد في العالم العربي، وكان دائم الحديث عن أن ضريبة الصمت الطويل عن الفساد والاستبداد ستكون فاتورتها كبيرة وباهضة، ولهذا كان يرى ارتدادات ثورات الربيع العربي طبيعية، لحجم الفساد والاستبداد الجاثم على شعوب المنطقة العربية، ولهذا لن تذهب هذه التضحيات سدى، وإنما ستأخذ مداها حتى تثمر دولة المساواة والعدالة والقانون والحرية والكرامة.

والمفكر الذي يشرّح الواقع من دون تبرم أو كلف. رحل طبيب الواقع العربي، الطبيب الذي كان يرى مهمته الأساسية وصف العلاج، وعلى المريض أن يتناول علاجه بكل حرية، ومن دون أي وصاية

السلطة والتعليم في العالم العربي وأزمة الثقافة أيضا.

> كان دائم الحديث أن فاتورة ضريبة الصمت الطويل عن الفساد والاستبداد ستكون كبيرة

رحيل عبد الغني عماد في مرحلة كهذه، وفي عمره هذا، خسارة كبيرة على اللحظة العربية الراهنة، لما مثله الرجل من حضور جسّد فيه دور المثقف الذي إن خانه واقعه لا تخونه أفكاره وحفرياته الفكرية في طرحه ومساهماته النوعية التي ستمثل خريطة أفكار للأجيال من بعده، الأجيال التي لا ينبغي أن تبقى بلا خريطة طريق، كي لا تتقاذفها الأمواج العاتية والتيارات المختلفة. نسأل المولى أن يتغمد أستاذنا في واسع رحمته، ونتمنى أن تجد مشاريعه البحثية غير المنشورة طريقها إلى النور، فقد مثل بحق رمزا للمثقف الحقيقي الذي لا يكتفي بالتأمل، وإنما يزاول الحفر المعرفي العميق في العلل العربية المتراكمة وأسبابها وحلولها.

دلالات

الثقافة العربية الحركات الإسلامية الربيع العربي العولمة



نبيل البكيري

مقالات أخرى

عن العهد الديمقراطي العربي

31 يناير 2025

عائدٌ من مقديشو

27 ديسمبر 2024

هل سترمّم الديمقراطية جسد الصومال الممزّق؟

24 نوفمبر 2024

17 نوفمبر 2024

- -

الأكثر تفاعلا



وائل قنديل

وقائع انحراف السيدة "اعتدال" وأبنائها

03 مارس 2025



معن البياري

حاشية على ورطة زيلينسكي

03 مارس 2025



المهدي مبروك

محاكمة في تونس عن بعد وعدالة أبعد

03 مارس 2025



غازي دحمان

سورية الجديدة في خطر

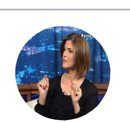
03 مارس 2025



إبراهيم فريحات

هل حقاً ترامب غير قابل للتنبؤ؟

03 مارس 2025



سميرة المسالمة

احتكار السلاح وسيلة أم غاية؟

03 مارس 2025

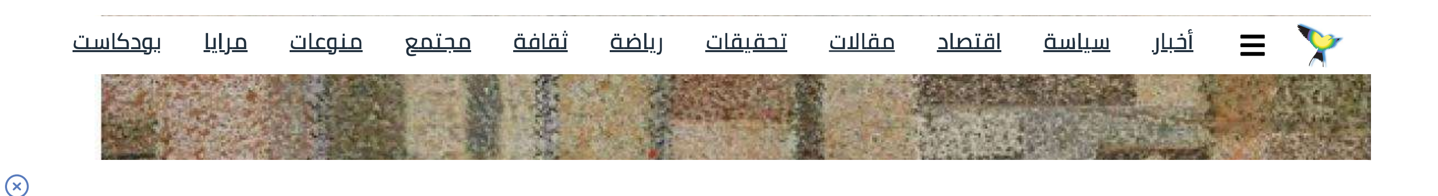
--

المخاض السوري و"همروجة" مؤتمر الحوار الوطني

آراء

علي العبدالله

05 مارس 2025



--



(صالح المالحي)



ركّزت معظم تعليقات الكتّاب السوريين بشأن مؤتمر الحوار الوطني على مسائل إجرائية، فترة التحضير، الدعوات والمدعوين، الفترة القصيرة التي استغرقتها جلسات الحوار في الغرف الست، بعضها علّق على البيان الختامي حيث وجد فيه عموميات إيجابية تحتاج توضيحات وتجاهل مسائل مهمة، مثل حرية تشكيل الأحزاب والنقابات، في حين كان الموقف يستدعي البحث في خلفيات هذه الواقعة ودلالاتها على التوجّه العام والهدف الذي تسعى السلطة الجديدة إلى بلوغه.

جاءت فكرة عقد مؤتمر الحوار الوطني خطوة على طريق الاستجابة للمطالب الدولية في المرحلة الانتقالية: الشمولية والتعدّدية وحقوق الأقليات والنساء والشباب، التي طُرحت شرطاً للانفتاح الفعلي على السلطة الجديدة ورفع العقوبات عن سورية. مطالب كرّرها موفدون أميركيون وأوروبيون وأرفقوها بضغوط مباشرة عبر الالتقاء بممثلين عن منظمّات المجتمع المدني والأديان والنساء. كان المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسون قد أشار إلى بعض هذه المطالب، وخاصة حكومة انتقالية شاملة وغير طائفية، باعتبارها بنوداً في قرار مجلس الأمن 2254 ما زالت صالحة. وهنا كمنت المشكلة/ المأزق حيث لا تشكل هذه المطالب مفردات النظام الذي تعمل السلطة الجديدة على إرسائه، كما عكسته خطواتها في الأشهر الماضية، بدءاً من نقلها حكومة إدلب إلى دمشق وتكليفها بتصريف الأعمال، ريثما تُشكّل حكومة انتقالية، والتي بدأت من فورها بالتصرف باعتبارها حكومة كاملة الصلاحيات من دون اعتبار لطبيعتها، ومن دون التوقف عند اعتراضات سوريين، حيث أعادت النظر في المناهج الدراسية وأغلقت القضاء وصرفت موظفين من وظائفهم وحدّدت طبيعة النظام الاقتصادي للدولة، نظام ليبرالي يستند إلى القطاع الخاص والاستثمارات الخارجية، من دون أن يعيدها قائد إدارة العمليات العسكرية أحمد الشرع إلى جادّة الصواب، ما يعني أنه موافق على ما جرى، وتصرفه هو نفسه بصلاحيات رئيس منتخب، بدءاً بتعيين رئيس أركان للجيش وترقية قادة وضباط فصائل شاركوا في عملية ردع العدوان ومنحهم رتباً عالية، ومنحِ رتب عسكرية عالية لأجانب في فصيله، تمهيداً لاحتلالهم مواقعَ قياديةً في الجيش الجديد، وتسمية رئيس جهاز الأمن العام التابع لهيئة تحرير الشام أنس خطاب رئيساً لإدارة المخابرات العامة، وتكليفه بتشكيل جهاز استخبارات جديد للدولة، وتعيين آخرين في مواقع وظيفية رفيعة: محافظين ومدراء أمن جنائي وإدارات مدنية... باسطاً بذلك سيطرته على البلاد بملء الفراغ الأمني والإداري برجاله ورجال حلفائه، قبل أن يُعقد مؤتمر النصر ويوليه رئاسة المرحلة الانتقالية.

مجلس تشريعي موقت يضع إعلاناً دستورياً جعله جزءاً من العملية التشريعية، في حين كان يجب أن يكون خارجها كي يُتاح للمجلس وضع قواعد عمل وضوابط دستورية لتصرّفاته رئيساً انتقالياً بمعزل عن أي تأثيرات جانبية، عدا أن قرار التفويض يُخضع عملية تشكيل المجلس لتقديرات فرد ورغباته

قيادة السلطة، وسياسي وفق تصورها ومصالحها بالضرورة. وقاد هذا إلى مزيد من الحذر في الأوساط السياسية العربية والأجنبية، الأميركية بشكل خاص، حيث أعلن وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو أن "الحكام الجدد في سورية لا يمنحوننا الطمأنينة". كان المنطقي أن تبدأ إدارة العمليات العسكرية بالتشاور مع القوى السياسية والمجتمعية ومنظمّات المجتمع المدني لاختيار أعضاء مجلس تشريعي مصغّر من قانونيين وخبراء دستوريين، يضع إعلاناً دستورياً مؤقتاً ينظّم عمل السلطات الثلاث قبل انتخاب رئيس جمهورية للمرحلة الانتقالية، التي ستستمر أربع أو خمس سنوات، وفق إعلان الشرع نفسه، بحيث يأتي انتخابه استكمالاً لهيكلة المرحلة الانتقالية، وضبط قراراته وممارساته بهذه المبادئ، كي تكون دستورية وشرعية بالتالي.

> التطورات الأمنية تُنذر بأخطار كبيرة في ضوء وجود دول طامحة لبسط سيطرة ونفوذ في سورية, وأخرى تسعى إلى إضعافها

لم يكن ما جرى خطأً أو تصرّفاً عشوائياً؛ إنه عمل مخطّط ومنظّم هدفه إدارة المرحلة الانتقالية بشروط السلطة الجديدة وقيودها التي يسيطر عليها أحمد الشرع، تحقيقاً لهدفه في تشكيل نظام سياسي تحت السيطرة. وقد تجسّد هذا التوجه في حسمه في خطابه الرئاسي طبيعة النظام السوري الجديد: نظام رئاسي ومركزي، من دون انتظار تشكيل مجلس تشريعي مؤقت، ووضع إعلان دستوري للمرحلة الانتقالية، والبدء بمناقشة طبيعة النظام السياسي والاتفاق على النظام المناسب، كما جسّده حديثه عن رفضه استيراد أنظمة حكمٍ لا تتلاءم مع واقع البلاد وتحويل المجتمعات إلى حقل تجارب لتحقيق أهداف سياسية.

أرتبط عقد مؤتمر الحوار الوطني بتلبية مطالب دولية، على أمل استرضاء هذه الأطراف، والبدء برفع العقوبات المفروضة على سورية من أيام النظام البائد، وإطلاق عملية إعادة الإعمار، ما يسمح بتلبية تطلعات السوريين في توفير ظروف حياة مريحة في بلدهم على صعد المعيشة والخدمات، فالعقوبات لن ترفع عبر تكرار الطلب ليلاً ونهاراً؛ وإنما ترفع عند الاستجابة للمطالب الدولية، ما اضطرّ السلطة الجديدة لعقد المؤتمر، عله يحقق المأمول منه. غير أن تعارض التوجّهات الخارجية ومطالبها بخصوص الشمولية والتعدّدية مع توجهات قيادة السلطة الجديدة، الساعية إلى إقامة نظام بمواصفاتٍ توفر لها السيطرة والهيمنة، دفعها إلى ترتيب وعقد مؤتمر الحوار بشروط ومعايير تناسب هدفها، لا هدف المجتمع السوري، فكان "السّلق" وتحويل المؤتمر إلى "همروجة"، عبر تضخيم دلالات عقده وأهميته في صياغة سورية الجديدة وحشد عدد كبير من المواطنين، 800 شخص، قبل أن تعود وتقزّمه بالإعلان أن نتائجه توصياتٌ لا تلزمها، فالإعلان أن قرارات المؤتمر توصيات ينسجم مع توجهات الشرع الذي يعتنق، هو وأركان حكومته، مبدأ الشورى معلمة، فالسلطة الجديدة بحاجة ماسّة إلى رفع العقوبات واستجلاب الأموال والاستثمارات، كي تقدّم الخدمات الصحية والتعليمية، وتحسّن ظروف معيشة المواطنين، عبر توفير فرص عمل لهم، باعتبارها، إلى جانب توفير الأمن، رافعة الشرعية وقاعدة النظام المستهدف، وسبيله إلى الإمساك بالدولة وفرض السيطرة على المجتمع، كما حصل في مرحلة حكم إدلب، حيث حكمت هيئة تحرير الشام المجتمع وسيطرت عليه باعتمادها ثنائية الأمن والمعيشة رافعة لإغلاق الفضاء السياسي، حيث لا حرّيات ولا نشاطات سياسية واجتماعية ومدنية تحت طائلة الاعتقال والسجن بذرائع تعكير الأمن والاستقرار في "المحرّر".

> جاءت صورة الحوار الوطني التي أرادت السلطة الجديدة تقديمها للدول الغربية، الولايات المتحدة على وجه الخصوص، بنتائج عكسية

جاءت صورة الحوار الوطني التي أرادت السلطة الجديدة تقديمها للدول الغربية، الولايات المتحدة على وجه الخصوص، بنتائج عكسية، فقد زادت من القلق الدولي على الوضع العام في سورية، إنْ لجهة دعوة المشاركين بصفتهم الشخصية وعدم إشراك القوى السياسية والمدنية، وهو ما يؤكّد ما ورد أعلاه عن توجه السلطة الجديدة إلى إغلاق الفضاء السياسي، أو لجهة عدم أخذ البيان الختامي بملاحظات المتحاورين في الغرف الست، ما كشف أنه مكتوبٌ سلفاً، واعتبار بنوده توصياتٍ سيبُقي بعمومياته الإيجابية المجال مفتوحاً أمام السلطة الجديدة للالتفاف على البنود التي لا تتوافق مع توجّهها. أرادته صورة لا أكثر، ما رفع من حدّة الانتقادات التي تُوجه إلى الشرع والحكومة، حتى من مواطنين كانوا حتى الأمس القريب من مؤيّدي القرارات التي اتخذتها هيئة تحرير الشام، وهو ما بدأنا نشاهده ونقرأه على وسائل التواصل الاجتماعي. هذا وقد ربطت تقديراتٌ بين دعوة الشرع لزيارة الأردن وعدم رضا عربي وأجنبي عما يحصل في سورية، من حبس السيولة والاستحواذ على مدّخرات المواطنين وحوالاتهم من العملة الأجنبية بأبخس الاسعار وصولاً إلى "همروجة" مؤتمر الحوار الوطني، مروراً بمنع عقد مؤتمرات صحافية وورشات عمل لناشطين سياسيين ومدنيين، وبفتح السوق لواردات غير مرتبطة بحاجة السوق المحلية ومن دون شروط جودة صارمة، مستشهدين على رأيهم بقصر فترة الزيارة، ساعات، وتواضع المراسم، لم تكن حافلة وأبقيت على مستوى منخفض، واعتبروها دعوة لتبليغ رسائل تذكّره بالمطالب الغربية.

عكس عقد مؤتمر الحوار الوطني بشروطه وقيوده ونتائجه المحددة مسبقاً، بالإضافة إلى قرارات السلطة الجديدة الأخرى، هدفها المركزي: اغلاق الفضاء العام أمام أي توجهاتٍ سياسيةٍ خارج خياراتها وقطع الطريق على العمل السياسي والحقوقي، في تكرار فج لتجربتها في فترة حكمها إدلب، متجاهلة عدم نجاح تجربتها هناك في إسكات المواطنين الذي جسّده خروجهم في تظاهرات واعتصامات كبيرة وواسعة، كادت تطيح التجربة وزعيمها أبو محمد الجولاني، لولا حصول تطوّرات إقليمية (طوفان الأقصى مثلاً) ساعدته على الالتفاف على مطالب المواطنين عبر تصوير نفسه جزءاً من المعركة في قطاع غزّة. ناهيك عن الفارق الكبير والجوهري بين فضاء محافظة ريفية وفضاء دولة كبيرة ذات مدن كبيرة لها ثقافتها وتطلعاتها وتوجهاتها السياسية والاجتماعية، ما سيجعل انفجار الوضع حتمياً، خاصة أن السلطة الجديدة لم تنجح في إقناع قطاعات واسعة من الشعب السوري أنها سلطتهم؛ وأنها لم تنجح في بسط الأمن، وأن التطورات الأمنية تُنذر بأخطار كبيرة في ضوء وجود دول طامحة لبسط سيطرة ونفوذ في سورية، وأخرى تسعى إلى إضعافها، وحل مشكلاتها مع توفير الأساسيات المعيشية والخدمية بيد الإدارة الأميركية، عبر رفع العقوبات وفتح باب الاستثمار في سورية. ما يستدعي تحرّكاً سريعاً لجسْر الهوة بين توجهاتها السياسية وتطلعات المواطنين في الحرية والكرامة، وتحاشي انفضاض الدول العربية عنها نتيجة تمسّكها بتوجّهاتها غير المقبولة لا عربياً ولا دولياً.



علي العبدالله

مقالات أخرى

المخاض السوري وسيزيف الكردي

19 فبراير 2025

قرارات مؤتمر النصر السوري... نقطة نظام

05 فبراير 2025

المخاض السوري... كعب آخيل وطني

22 يناير 2025

السلفية ليست خياراً

08 يناير 2025

المزيد

الأكثر تفاعلا



وائل قنديل

وقائع انحراف السيدة "اعتدال" وأبنائها

03 مارس 2025



معن البياري

حاشية على ورطة زيلينسكي

03 مارس 2025



اشترك الآن في النشرة البريدية ليصلك كل جديد

البريد الإلكتروني

اشترك الآن

- -